

صادر من مجلس النواب

للتفصيل بالدليـل مع العلم انـ تـابـعـ

معاليـ الوزـيرـ يـتـضـمـنـ الـاجـابـهـ عـلـىـ

فـيـلـاـقـاتـ تـجـيـبـاـتـ المـعـانـىـ الـكـلـىـ

ـمـالـيـتـ مـعـاـ مـخـلـصـينـ لـنـائـبـيـنـ

ـاـنـيـهـ .

٢٠١٥/٣/٦



الرقم ٢٤٧٩٨
التاريخ ٢٠١٥ - ٣ - ٦
الموافق ٢٠١٥ / ٣ / ٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الرد على سؤال رقم (١٧٤) من قبل سعادة النائب خميس عطية
وسؤال رقم (١٩٦) من قبل سعادة النائب عبد الهادي المحارمة

إشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٩٢١/٣٦/٣/١٧ تاريخ ٢٠١٣ والمنضم سؤال سعادة النائب خميس عطية رقم (١٧٤)، أرجو التكرم بالعلم بأن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستجابة للمطالب الشعبية المتعلقة بحجب المواقع الإلكترونية الإباحية، قامت بمخاطبة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، بصفتها المنظم للقطاع، بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧ لطالبتها بإلزام مزودي خدمات الانترنت بحجب المواقع الإباحية، وعليه قامت الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب الصلاحيات الموكلة إليها، وذلك بمخاطبة المرخص لهم في المملكة وتوجيههم بضرورة العمل على حجب المواقع الإلكترونية الإباحية التي يتم الوصول إليها من قبل مشتركيهم في خدمة الانترنت، وأوضحت الهيئة، ومن خلال متابعتها موضوع الحجب مدار البحث، إلى كون العديد من المرخص لهم قد أشاروا إلى ضرورة توضيح معنى محدد للمواقع الإلكترونية الإباحية وتزويدهم بالمحدّدات التي يمكن الاعتماد عليها لتصنيف تلك المواقع ضمن فئة محددة للحجب، مع التزويه إلى التكلفة العالمية وصعوبة حصر هذه المواقع. كما تدور الاشارة إلى أن الوزارة قامت بتوفير برامج فلترة مجانية، تُحمل من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة ، بحيث يمكن استخدامها من قبل المواطنين لحجب ما شاعوا من المواقع غير المرغوب بها. كما طالبت الوزارة الشركات بتوفير مثل هذه البرامج ضمن عروض خدمات الانترنت.

اما بخصوص البند (٢) من سؤال سعادة النائب خميس عطية، يرجى التفضل بالعلم بأن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات قد اتخذت كافة الاجراءات الممنوعة لها في حدود التشريعات القانونية النافذة للحد من انتشار تلك المواقع، كما تم تعريف المواقع الإباحية، وإفراد مادة خاصة في مسودة قانون الاتصالات، المطروحة للاستشارة العامة حالياً، لإلزام المرخص لهم بحجب النماذج إلى المحتوى الإباحي عبر شبكات الاتصالات العامة بالوسائل الممكنة، وأن يصدر مجلس مفوضي الهيئة التعليمات المناسبة من أجل ضمان قيام المرخص لهم بالإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك (المادة رقم ٦١ مكرر)، وذلك لإيجاد المرجع القانوني الذي لم يتوفّر في قانون الاتصالات الحالي رقم (١٣) لسنة 1995 وتعديلاته

لـهـ دـيـرـ لـرـخـ بـ لـدـلـاـيـهـ

لـتـمـ لـرـسـتـالـلـ معـ مـدـرـيـرـ مـلـيـتـ سـعـالـيـ وـرـرـ لـعـنـاـمـ

دـلـيـلـاـيـهـ لـمـلـيـتـ وـصـفـرـرـاـجـاـبـهـ لـقـاـلـهـ

كـلـ عـلـىـ هـدـيـ وـرـسـيـمـ الـهـيـهـ

عـلـيـهـاـ مـسـرـلـ رـرـاـلـاـيـلـ

المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: ٠٩٦٢ ٦ ٥٨١١٠ ٥٩ فاكس: ٠٩٦٢ ٦ ٥٨١١٠ ٩٦٢ ص.ب: ١١١٩١ الأردن. الموقع الإلكتروني: www.moijt.gov.jo

٢٠١٥ / ٣ / ٦



الى اعلاه الاتصالات وتقنية المعلومات

الرقم
التاريخ
الموافق
* * *

وبخصوص البند (3) ضمن سؤال نائب، فإن الوزارة تؤكد أن مثل هذا القرار غير مرتبط بالاتفاقيات الدولية أو استثمارات محددة فهذا القرار متعلق بالنظام العام والأداب العامة.

أما بخصوص كتابكم رقم 925/36 تاريخ 17/3/2013 والمتعلق بسؤال سعادة النائب عبدالهادي المحارمة رقم (196)، الرجاء التفضل بالعلم بأن خدمة المكالمات مع القوات القضائية الخاصة من خلال شركات الاتصالات الأردنية تعتبر خدمة تجزئة ولا تعتبر خدمة اتصالات إنما خدمة محتوى، وأن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، بموجب قانون الاتصالات النافذ، لا تختص بتنظيم المحتوى ولا تعمل على تنظيم تلك الخدمة أو البديل المتقاضي عنها.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،،،

الدكتور حاتم حافظ الحلواني

وزير الصناعة والتجارة

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

نسخة / معايي وزير الشؤون السياسية ووزير الشؤون البرلمانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس النواب



الملكة الأردنية الهاشمية

الرقم ٩٥١٣٦١٥١٣

التاريخ ٢٠١٣/٣/١٣

معالى وزير الصناعة والتجارة ووزير الاتصالات
وتقنيولوجيا المعلومات

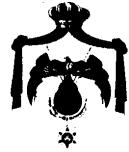
أبعث لمعاليكم السؤال رقم (١٧٤) تاريخ ٢٠١٣/٣/١٣،
وال المقصد من سعادة النائب السيد خميس عطية.
يرجى الإطلاع والإجابة عليه خلال مدة أقصاها ثمانية أيام
سندًا لأحكام المادة (١١٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

وأقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هايل السرور
حسين
رئيس مجلس النواب

نسخة: سعادة النائب السيد خميس عطية.
نسخة: معالي وزير التنمية السياسية والمدونون البرلمانية.
نسخة: مديرية الرقابة البرلمانية.

ص.ب ٧٢ ١١١٨ الأردن هاتف ٥٦٣٥١٠٠ فاكس: +٩٦٢ ٦ ٥٦٨٥٩٧٠



مجلـس النـواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : (١٧٤)

استناداً لأحكام المادة (٩٦) من الدستور وعملاً بأحكام المادة (١١٤) من
النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو توجيهه السؤال التالي إلى معالي وزير
الصناعة والتجارة ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

نص السؤال:

١- ما هي الاسباب وراء تأخير الحكومة في إتخاذ قرار حجب المواقع الإباحية بعد أن
تبين لها بأن هذا مطلب شعبي يعزز الأمن الاجتماعي ؟

٢- وهل إتخاذ مثل هذا القرار من الصعوبة بمكان أن يتم تجاهله والأثار السلبية التي

ترتب على عدم إتخاذه ؟

٣- هل هذا القرار مرهون باتفاقيات دولية أو استثمارات محددة بعينها ؟

وأقبلوا الاحترام،،،

النائب
خميس عطية

مجلس النواب
سؤال رقم (١٧٤)
تاریخ تقديم السؤال ٢٣ / ٣ / ٢٠١٣
التوقيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب



الملكة الأردنية الهاشمية

الرقم ٩٥٥١٤٦١٣٢
التاريخ ٢٠١٣/٣/١٢

معالى وزير الصناعة والتجارة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أبعث لمعاليكم السؤال رقم (١٩٦) تاريخ ٢٠١٣/٣/١٢
والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالهادي المحارمة.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه خلال مدة أقصاها ثمانية أيام
سندًا لأحكام المادة (١١٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

وأقبلوا الاحترام،

م. سعد هايل السرور
السرور
رئيس مجلس النواب

نسخة: سعادة النائب السيد عبد الهادي المحارمة.

نسخة: معالي وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية.

نسخة: مديرية مجلس النواب البرلمانية.



مَحَلَّسُ النَّوَابُ

معالى رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ()

استناداً لأحكام المادة (٩٦) من الدستور و عملاً بأحكام المادة (١٤)
من النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو توجيهه السؤال التالي إلى
معالى وزير الصناعة والتجارة وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات.

نص السؤال:

- أرجو إعلامي كلفة المكالمات مع القوات الفضائية الخاصة في
الأردن من شركات الاتصال الأردنية وكيفية احتساب البدل لهذه
المكالمات.

وأقبلوا الاحترام،

عبدالله النائب
عبدالله النائب

عبد الهادي المحارمة

مجلـسـ النـوابـ
سـؤـالـ رـقـمـ ١٩٦ـ
تـارـيـخـ قـدـيـبـ ٢٠٢٣ / ٣ / ١٨ـ
التـوـقيـعـ